



**المجلس العربي للسكان والتنمية**

**ورشة تدريبية  
حول "المؤشرات المركبة للسكان والتنمية"**

**فندق الريتز كارلتون- القاهرة/ جمهورية مصر العربية  
(17-16 ديسمبر 2019)**

## أولاً: الإطار العام للورشة :

أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الدول العربية "مؤشر السكان والتنمية"، وهو مؤشر مركب يستند الى الإطار المرجعي بشأن الاسس الموضوعية المتعلقة بالسكان والتنمية ما بعد عام 2014 والتي تتوزع على 38 مؤشرا مصنفيين بحسب خمسة أبعاد، وهي الكرامة وحقوق الانسان، الصحة الجنسية والإنجابية، المكان والتنقل، الحكم والمساءلة، والاستدامة.

ويهدف المؤشر المركب الى توفير مقياس علمي وأداة للسياسة العامة تستخدم لتحديد الاتجاهات السياسية على المستوى الوطني من خلال قياس مستوى أداء الدول في الأبعاد المختلفة للسكان والتنمية استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية وكذلك قياس التقدم المحرز في تنفيذ كل من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 وأهداف التنمية المستدامة 2030.

من هذا المنطلق نظمت إدارة السياسات السكانية (الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية) - قطاع الشؤون الاجتماعية وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ورشة تدريبية حول "المؤشرات المركبة للسكان والتنمية" يومي 16 - 17 ديسمبر 2019، بفندق الريتز كارلتون في القاهرة/ جمهورية مصر العربية.

## ثانياً: أهداف الورشة :

هدفت الورشة إلى تعريف أعضاء المجلس العربي للسكان والتنمية وتدريبهم على النقاط التالية:

- منهجية إنتاج المؤشرات المركبة المستخدمة في قياس السكان والتنمية؛
- الاشكاليات المنهجية المرتبطة ببناء المؤشرات المركبة؛
- مدى حساسية المؤشرات المركبة للأوزان النسبية المسندة لكل مؤشر فرعي؛
- مصادر البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في حساب المؤشرات المركبة؛
- مؤشر السكان والتنمية الذي يتم من خلاله قياس مستوى أداء الدول في الأبعاد المختلفة للسكان والتنمية استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية؛
- كيف يمكن للحكومات العربية ان تستفيد من مؤشر السكان والتنمية في تقييم أداء البرامج السكانية والتنمية.

## ثالثاً: الحضور :

شارك في أعمال الورشة وفود من 8 دول عربية، وهي "الأردن، السودان، العراق، سلطنة عمان، لبنان، مصر، المغرب، اليمن"

## رابعاً: برنامج عمل الورشة :

إضافة إلى الكلمات الترحيبية والختامية، تواصلت أعمال الورشة على مدار يومين مقسمة الى 6 جلسات

## اليوم الاول (2019/12/16)

### **أولاً: الكلمات الترحيبية:**

استهلت الورشة اعمالها بكلمة للدكتورة/ عبلة عماوي، الأمين العام للمجلس الأعلى للسكان بالأردن ورئيس المجلس العربي للسكان والتنمية، والتي رحبت بجميع الوفود العربية الحضور، وأشارت أن هذه الورشة هي أولى الفعاليات التي يتم تنظيمها عقب انتهاء اعمال الدورة العادية الأولى للمجلس العربي للسكان والتنمية والتي عقدت في الفترة من 28-29 أكتوبر 2019 بعمان/ الأردن؛ وتأتي أيضاً بعد شهر من انعقاد أعمال قمة نيروبي في كينيا، والتي اتسمت المشاركة العربية بها بالكثافة والتنوع إلا انها لم تتمكن من إصدار بيان عربي موحد يعرض على هذه القمة.

وأكدت علي ضرورة التغلب على فجوة البيانات وأهمية تضمين المتغيرات السكانية في اي تخطيط وطني وأن يكون هناك اعتبار أكبر للقضايا السكانية لصنع التغيير الايجابي المرجو.

ثم اعقبها كلمة السيدة/ شعاع الدسوقي، مدير إدارة السياسات السكانية (الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية)، والتي شكرت في مستهلها السادة المشاركين في الورشة، وأكدت من خلال كلمتها أن تلك الورشة التدريبية تعقد ضمن أولويات المجلس العربي للسكان والتنمية خاصة فيما يتعلق بموضوع بناء القدرات للمجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية، وأنها ستكون الورشة التدريبية الأولى من ضمن سلسلة ورشات تدريبية أخرى ستركز على رفع قدرات المجالس واللجان الوطنية للسكان خاصة فيما يتعلق بآلية الرصد والتقرير والمراجعة.

وأوضحت أن هذه الورشة هي ورشة فنية بالدرجة الأولى وتهدف بالأساس الى تقديم المؤشر المركب للسكان والتنمية كوحدة علمية لقياس مستوى أداء الدول في الأبعاد المختلفة للسكان والتنمية وذلك بالاستناد الى عدد من المؤشرات الفرعية، وكأداة للسياسة العامة تستخدم لتحديد الاتجاهات السياسية على المستوى الوطني فيما يتعلق بالفجوات، الإنجازات، وتخصيص الجهود والموارد بهدف الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية .

### **ثانياً: الجلسة الأولى:**

تضمنت الجلسة الأولى عرضين قدمهما الدكتور/ ماجد عثمان، المدير التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، وكان العرض الأول تحت عنوان "المؤشرات التنموية ودورها في صنع السياسات العامة"، أما العرض الثاني فكان تحت عنوان "مؤشرات التنمية المستدامة - وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994".

تناول العرض الأول، المحاور التالية:

- التعريف بالمؤشرات الاحصائية المركبة وانواعها: فالمؤشر المركب هو متوسط لعدد من المؤشرات الفرعية ولا يجب ان يكتفي بالنظر الى الرقم الاجمالي للمؤشر المركب بل يجب النظر الى قيم المؤشرات الفرعية فهناك تفاوت في قيم المؤشرات الفرعية والمناطق السكانية المختلفة والتي تؤثر بالضرورة في عملية صنع السياسات؛ وهناك ما يقرب من 50-100 مؤشر، تنتوع ما بين مؤشرات تقيس الجوانب السياسية والحوكمة، أو الجوانب

التموية والاقتصادية والاجتماعية، أو الجوانب الاقتصادية، أو مؤشرات نوعية؛ ويتم اصدارها سنويا من قبل جهات عدة في العالم وتتناول اداء الدول وترتيبها.

- أهمية المؤشرات الدولية ودورها في النظام العالمي، ونذكر منها: (1) تقييم التقدم الذي تحرزه الدولة عبر الزمن وايضاً مقارنة بغيرها من الدول، (2) توظيفها للرد على الهجوم (المسيب) الموجه للدولة، (3) رسم صورة ذهنية عالمية للدول تمتد تأثيرها في الدوائر السياسية والاقتصادية ودوائر الأعمال الدولية، (4) أصبحت جزء من حوكمة النظام العالمي ولا يمكن تجاهلها فهي لا تتصف دائماً بالموضوعية، ولا تتأى عادةً عن الانتقائية.
- المؤشرات الاحصائية وصنع السياسات العامة: وذلك من خلال التركيز على دورها في في الحوكمة وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد ومراجعة السياسات.
- ملاحظات حول واشكاليات تواجه المؤشرات المركبة: (1) يعتمد بعضها على بيانات ثانوية والبعض الآخر على بيانات أولية، (2) تتفاوت المؤسسات التي تصدر هذه المؤشرات فيما بينها من حيث المصادقية والتوجه الايدولوجي، (3) الخلط القائم بين القياس الموضوعي للظاهرة الاجتماعية / السياسية والقياس الذاتي لمدرجات الأفراد لهذه الظاهرة، وكذلك التباين بين مدرجات الجمهور العام للظاهرة ومدرجات النخب لنفس الظاهرة.

وفي ختام العرض الأول تم فتح باب النقاش، ودارت معظم النقاشات حول النقاط التالية:

- أ. حساسية المنطقة العربية للمؤشرات التي تصدر من جهات مختلفة وامكانية تسييس البيانات ضد الدولة
  - أهمية دور أجهزة الاحصاء الوطنية في النظر الى المؤشرات المركبة بطريقة مهنية وتوفير البيانات والعمل على تحديثها بشكل دوري؛
  - أثر الاختلاف في مدرجات الافراد وكذلك التباين في بين مدرجات الجمهور العام للظاهرة ومدرجات النخب لنفس الظاهرة كأحد اسباب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛
  - أهمية توحيد التعاريف بين الدول لضمان صحة نتائج بيان المؤشر.
- ب. تبني الدول للإستراتيجيات بدلاً من العمل على وضع سياسات واجراءات التقاضي في حالة عدم الالتزام بتنفيذ هذه السياسات
  - اختلاف اجراءات التقاضي من دولة لأخرى وفق نظمها القانونية
  - أهمية المؤشرات في وضع استراتيجيات قابلة للقياس ، وكذلك في مراجعاتها بشكل دوري لتضمين المشاكل والتحديات الجديدة.
- ج. خصوصية كل دولة بالمنطقة العربية، وهل المؤشر المركب مؤشر دولي معتمد ، وهل الوسط الحسابي له موزون أو غير موزون، كيفية توظيف المؤشر في عمل المجالس واللجان الوطنية للسكان
- د. هل توجد مؤشرات معينة لدمجها في السياسة القومية للسكان، خاصةً في ظل اختلاف الابعاد التي تعني كل دولة
- هـ. التأكيد على أن المؤشر المركب ليس قيمي ولا تدخل الموضوعات الخلافية بداخله.

أما العرض الثاني فتناول المحاور التالية:

- العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة SDGs والأهداف الإنمائية للألفية MDGS ، وتتضمن أهداف التنمية المستدامة SDGs ما يقرب من 240 مؤشر، قسمت الى 3 Tires
- دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع المؤشر المركب كأداة لقياس مدى تقدم الدول العربية في تنفيذ أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 المتقاطعة مع أهداف التنمية المستدامة.
- المداخل المواضيعية الخمسة للمؤشر المركب (الكرامة، الصحة الإنجابية والجنسية، التنقل، الحوكمة، الاستدامة)، وأهمية وجود dash board للدول العربية كلا على حدي.
- نقاط الالتقاء بين الـ ICPD و الـ SDGs ، وبعض الملاحظات والمقترحات حول اطار برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014؛ حيث يظهر المسح غياب الأهداف التالية عن أجندة التنمية المستدامة بينما تضمنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (مدخل التنقل: الهجرة الدولية، النزوح الداخلي واللجوء)؛ (مدخل الحوكمة: التعاون الداخلي)؛ (مدخل الاستدامة: الديناميكيات السكانية).

وفي ختام العرض الثاني تم فتح باب النقاش، ودارت معظم النقاشات حول النقاط التالية:

- أ. التأكيد على أن الهجرة الدولية تمت الاشارة اليها بالغاية 10.7 ولم تهمش تماماً
- ب. الاشارة الى وجود تقاطع بين الـ ICPD و الـ SDGs وعدم وجود تطابق بينهما، فالهدف من المؤشر المركب التخفيف من عبء الدول وذلك نظراً لتوفر اغلب المؤشرات وبياناتها من تقرير متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الا عدداً قليل جداً من المؤشرات بحاجة الى الاضافة.
- ج. أهمية تبني النظرة القطاعية للفئات السكانية المختلفة كالمرأة وذوي الاعاقة وكبار السن عند وضع الاستراتيجيات، ومن الممكن تخصيص جزء خاص لهم للتحدث عن التحديات التي تواجههم بكل قطاع.
- د. طرق المعايرة لمؤشر القياس المركب

### ثالثاً: الجلسة الثانية:

تضمنت الجلسة الأولى عرضاً قدمه الدكتور/ ماجد عثمان، المدير التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، وكان العرض الأول تحت عنوان " المؤشر المركب للسكان والتنمية: الاهمية والاطار النظري"،

- تناول العرض المحاور التالية بغرض عرض الاطار العام والهدف من المؤشر المركب الجديد الخاص بالسكان والتنمية:
- الاطار العام للمؤشر
  - ابعاد المؤشر والمؤشرات الفرعية: يستند مؤشر التنمية السكانية المقترح (PDCI) إلى 38 مؤشراً مصنفة إلى خمسة أبعاد كالتالي:

- البعد الاول: الكرامة وحقوق الانسان (13 مؤشر)
- البعد الثاني: الصحة الجنسية والإنجابية (7 مؤشرات)
- البعد الثالث: المكان والانتقال (5 مؤشرات)
- البعد الرابع: الحوكمة والمسألة ( 6 مؤشرات)
- البعد الخامس: الاستدامة (5 مؤشرات)

- أهمية مؤشر السكان والتنمية: تتمثل أهمية هذا المؤشر في توفير مقياس علمي وأداة لقياس مدى تحقق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كونه عنصر رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة كمية. كما يمكن استخدام هذا المؤشر لتحديد اتجاهات السياسة على المستوى القطري فيما يتعلق بالفجوات والإنجازات وتخصيص الجهود والموارد على المستوى الوطني ودون الوطني لتسريع إنجازات الدولة في تحقيق أجندة التنمية.
  - العناصر المكونة لكل بعد من الأبعاد الخمسة
  - المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر السكان والتنمية
  - الخلاصة و التوصيات
- وفي ختام الجلسة تم فتح باب النقاش، ودارت معظم النقاشات حول النقاط التالية:
- أ. الأردن: الارتباط بين الدخل ونتائج المؤشر، فدول الخليج تحتل مرتبة متقدمة بسبب الدخل المرتفع والثروة. عقب الدكتور عثمان على هذه النقطة انه ليس بالضرورة لأن لبنان تحتل المرتبة السادسة (نتائج مؤشر السكان والتنمية في حالة توحيد الأوزان)
- ب. سلطنة عمان: التساؤل حول الأوزان ومدى دقة ان يتم توحيد الأوزان لكل الأبعاد والمؤشرات الفرعية
- ج. العراق: الجهة التي تصدر البيانات.
- وقد اشار الدكتور ماجد عثمان انه يتم الرجوع إلى قواعد البيانات العالمية لتحديد أفضل الممارسات الخاصة بكل دولة. حيث يتم الحصول على البيانات الخاصة بكل مؤشر من افضل مصدر موثوق قوم بتوفيرها
- د. المغرب: تطرق إلى طريقة حساب المؤشر و مفهوم توحيد القياس standardization، توحيد المؤشرات على مقياس من 0 إلى 100 لكل من الدول العربية بحيث تعبر القيمة صفر عن الدول الأقل اداء بينما تعكس القيمة 100 الاداء المرتفع
- هـ. الأردن: بالنسبة للبعد الثالث الخاص بالمكان والانتقال هو يضم عناصر الهجرة وهنا تسألت الأردن عن فكرة هل المؤشر يغطي الدول التي المصدرة للهجرة ام المستقبلية لها.

#### رابعاً: الجلسة الثالثة:

تضمنت الجلسة الثالثة عرضاً قدمته الدكتورة/ ايمان ابو الذهب، خبير احصائي، وكان العرض تحت عنوان "منهجية إعداد المؤشر".

تناول العرض المحاور التالية:

- مراحل إعداد المؤشر المركب بدء من تعريف الاطار المفاهيمي والذي تضمن 5 مداخل مواضيعية وهي (الكرامة، الصحة الانجابية والجنسية، التنقل، الحوكمة، الاستدامة)؛
- اختيار المؤشرات وفقاً لكل مدخل على حدى ومعايير اختيار وتصنيف المؤشر والتي توزعت الى (Tier 1 : مؤشرات واضحة مفاهيمياً ومتاحة وتنتج بشكل دوري من قبل ما لا يقل عن 50% من الدول)، (Tier 2 : مؤشرات واضحة مفاهيمياً ولكنها لا تنتج بشكل دوري)، (Tier 3 : لا يوجد منهجية دولية واضحة للمؤشر)؛
- تم ادراج 44 مؤشر من مؤشرات أجندة التنمية المستدامة في بداية الاختبار الاحصائي ولكن وفقاً لمعايير اختيار المؤشر اتفق على 38 مؤشر فقط منهم، توزعت على المداخل الخمسة (13 مؤشر للكرامة وحقوق

الانسان، 7 مؤشرات للصحة الانجابية والجنسية، 5 مؤشرات للتنقل والمكان، 6 مؤشرات للحكومة والمحاسبة، 7 مؤشرات للاستدامة)

- المواضيع التي تعاني من مشكلة فجوة البيانات، والتغطية ومصادر البيانات للمؤشر المركب
- حساب بيان المجموع من خلال 3 خطوات والتحقق من صحة المؤشر.

### اليوم الثاني (2019/12/17)

#### خامساً: الجلسة الرابعة:

تضمنت الجلسة الثالثة عرضاً قدمته الدكتورة/ ايمان ابو الدهب، خبير احصائي، وكان العرض تحت عنوان "عرض نتائج مؤشر السكان والتنمية".

خصت الجلسة لعرض النتائج الخاصة بتطبيق المؤشر المركب (مؤشر السكان والتنمية) في الدول العربية. استهلّت الدكتورة العرض بنظرة عامة عن النتائج مشيرة ان اقل اداء للدول العربية فيما يتعلق بالابعد الخمسة يتركز في البعد الخاص بالاستدامة يليه الكرامة وحقوق الانسان، بينما تسجل الدول العربية اعلى اداء بعد الانتقال. ومن ثم تم التطرق للنتائج الخاصة بكل بعد بالتفصيل

#### - اولاً: الكرامة وحقوق الانسان

يستند هذا البعد إلى بيانات حول: المساواة بين الجنسين، المراهقين والشباب، الفقر وعدم المساواة، كبار السن وعدم التمييز. وقد سجلت 14 دولة عربية في هذا الشأن نتائج اقل من 55%  
الدول الاعلى اداء: الامارات - البحرين - قطر - الكويت - تونس  
الدول الاقل اداء: سوريا - فلسطين - السودان - الصومال - اليمن  
مع الاخذ في الاعتبار ان الدول صاحبة الاداء المنخفض هي في كثير من الاحيان الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي ولديها اوضاع انسانية خاصة

#### - ثانياً: الصحة (من منظور الصحة الانجابية والجنسية)

يستند هذا البعد إلى بيانات حول: صحة الامهات، الصحة الانجابية والجنسية للمراهقين، وسائل تحديد النسل والحاجة غير الملابة لبرامج تنظيم الاسرة، فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز)  
وهنا تمت الإشارة ان هناك فجوة كبيرة بين الدول العربية فيما يتعلق بنتائج هذا البعد حيث سجلت البحرين بصفقتها الدولة الاعلى اداء 94% بينما سجلت الصومال 22%  
الدول الاعلى اداء: البحرين - سلطنة عمان - لبنان - فلسطين - مصر  
الدول الاقل اداء: العراق - السودان - موريتانيا - اليمن - الصومال

#### - ثالثاً: المكان والانتقال

يستند هذا البعد إلى بيانات حول: الهجرة الدولية، الهجرة الداخلية والتحضر، اللاجئين. ويعرض النتائج الخاصة بالمهاجرين والنازحين من دولهم، اذا كلما زاد عددهم كلما كان ذلك مؤشرا على الوضع السيئ في الدولة وبالتالي تحتل الدول مرتبة متأخرة في النتائج.

الدول الاعلى اداء: المغرب- البحرين - سلطنة عمان - الاردن - مصر  
الدول الاقل اداء: العراق - ليبيا - اليمن - سوريا - الصومال

#### - رابعا: الحوكمة والمسألة

في هذا البعد سجلت المغرب - قطر - البحرين و الجزائر افض اداء بينما جاءت اليمن - السودان - سوريا - الصومال وليبيا ضمن الدول الاقل اداء.

#### - خامسا: الاستدامة

سجلت الدول العربية في هذا البعد معدلات اداء اقل من المتوسطة لأن الافضل هي المغرب بنسبة اداء 66% والاقل هي اليمن بنسبة 42%

الدول الاعلى اداء: المغرب- مصر - الامارات - السعودية  
الدول الاقل اداء: سوريا - الاردن - السودان - جيبوتي - اليمن

ثم تم عرض قيمة المؤشر النهائي استنادا إلى اداء الدول حيث تم تقسيم الدول إلى اربع مجموعات:

1. اداء مرتفع: نسبة اداء 70% فما فوق ( البحرين - سلطنة عمان - المغرب- قطر - الامارات)
2. اداء متوسط: نسبة اداء بين 65% و 70% (الجزائر - السعودية - تونس- مصر - الكويت - الاردن)
3. اداء اقل من متوسط: نسبة اداء بين 55% و 65% (فلسطين- جزر القمر - جيبوتي - العراق)
4. الاداء المنخفض: نسبة اداء اقل من 55% ( الصومال - ليبيا - السودان)

ثم تمت عقد مقارنة بين نتائج مؤشر السكان والتنمية وكل من مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية المستدامة. وقد اوضحت المقارنات ان هناك تباين بين نتائج المؤشرات، وهذا لأن مؤشر التنمية البشرية غير كاف كما ان مؤشر التنمية المستدامة يقيس ابعاد متعددة ولا يركز على السكان فقط. لذلك يعد مؤشر السكان والتنمية المركب هو الافضل لأنه يوفر نظرة معمقة فيما يتعلق بموضوعات السكان.

وفي ختام الجلسة تم فتح باب النقاش، ودارت معظم النقاشات حول النقاط التالية:

أ. عقت الاردن على تصدر دولة الامارات النتائج المتعلقة ببعد الكرامة وحقوق الانسان كونها اجرت تغييرات جذرية في فترة قصيرة بالنسبة لوضع المرأة في مواقع اتخاذ القرار من خلال تعيين عدد كبير من النساء وتوليهن مناصب هامة للقضاء على فجوة النوع في هذا الشأن.

ب. اعتراض كل من اليمن والعراق على عقد مقارنات بين الدول وتعقيبا على ذلك اكدت مديرة ادارة السياسات السكانية ان الهدف من عرض نتائج ليس عقد مقارنات بين الدول على الاطلاق وانما تزويد الدول بنظرة معمقة وتقييم عن وضع البيانات السكانية بها واطاحة الفرصة للدول لتقييم ذاتها من خلال وحدة قياس علمية.



ج. سجلت اليمن اقتراح ان يتم الأخذ في الاعتبار معيار الهشاشة، خاصة ان هناك دول تعاني من حروب وازمات انسانية بعكس دول اخرى.

د. توجهت سلطنة عمان بتساؤل اذا تم اعتماد مؤشر السكان والتنمية الجديد من قبل الدول العربية بشكل رسمي. اوضحت مديرة ادارة السياسات السكانية ان هذ المؤشر لا يزال حديث والهدف من الورشة التدريبية هو التعريف بهذا المؤشر لمساعدة الدول العربية في اعداد تقاريرهم حول برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حيث ان هذ المؤشر يوفر وحدة قياس للتقدم المحرز في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واهداف التنمية المستدامة. ثم اكدت ان وفقا لآليات العمل بجامعة الدول العربية فسوف تقوم ادارة السياسات السكانية بصفتها الامانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية بمخاطبة كافة مندوبيات الدول العربية لدى الامانة العامة بشأن المؤشر الجديد والتقارير الصادر عن الورشة التدريبية، والمندوبيات بدورها تحيل التقرير إلى الجهة المعنية بالدولة. وشددت على ان المجلس العربي للسكان والتنمية والامانة العامة لا تتخذ اية اجراءات الا في حالة توافق الدول العربية.

ه. وطرحت المغرب في النهاية مفهوم تحلل الابعاد وتأثير الابعاد المختلفة على المؤشر.

#### سادساً: الجلسة الخامسة:

تضمنت الجلسة الخامسة عرضاً قدمته الانسة/ نيفين ونيس، وحدة الدراسات والمسوحات الميدانية بجامعة الدول العربية، وكان العرض تحت عنوان "عرض نتائج اجتماع الخبراء حول تطوير ادوات العمل بوحدة الدراسات والمسوحات الميدانية والاجتماعية ومواءمتها لخطة التنمية المستدامة 2030". انقسم العرض الى نقطتين رئيسيتين، تناولت النقطة الاولى نبذة عن وحدة الدراسات والمسوحات الميدانية الاجتماعية، وتناولت المحاور التالية:

- مقدمة عن نشأة المشروع العربي لصحة الأسرة (PAPFAM) بجامعة الدول العربية وما شهده من تطورات عبر السنوات ليصبح "وحدة الدراسات والمسوحات الميدانية الاجتماعية"، والجهات والهيئات الداعمة والممولة له

- مهام وآليات العمل ب "وحدة الدراسات والمسوحات الميدانية الاجتماعية"، وكذلك أدوات الوحدة التي تتنوع ما بين استبيانات رئيسية (استمارة الاسرة المعيشية، استمارة الصحة الانجابية، استمارة تقويم اوضاع مقدمي الخدمات)، واستبيانات اختيارية (الشباب، كبار السن، دور الأزواج في الصحة الانجابية، السيدات بعد سن الانجاب).

- انجازات الوحدة وما نفذته من مسوح واستبيانات في الدول العربية

بينما تناولت النقطة الثانية بالعرض سبل مواءمة مهام وآليات العمل بالوحدة اهداف اجندة التنمية المستدامة 2030، وتضمنت المحاور التالية:

- التعريف بمفهوم وأهداف وغايات التنمية المستدامة، وكذلك مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة .

- تصنيف الامم المتحدة المعتمد لمؤشرات التنمية المستدامة، وتنتج الوحدة 53 مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة، تتوزع كالاتي ( 20 مؤشر متاح ، 27 مؤشر جديد، 6 مؤشرات تم تحديثها) وتغطي هذه المؤشرات 13 هدف من أهداف التنمية المستدامة من أصل 17 هدف.
- عرض لنتائج اجتماع الخبراء حول تطوير ادوات العمل بوحدة الدراسات والمسوحات الميدانية والاجتماعية ومواءمتها لخطة التنمية المستدامة 2030".

وفي ختام الجلسة تم فتح باب النقاش، وجاءت معظم الملاحظات حول النقطة الهامة التالية:

- التأكيد على الدور الحيوي والتشديد على أهمية تفعيل دور وحدة الدراسات والمسوحات الميدانية والاجتماعية في خدمة قضايا السكان.
- تكامل مؤشر الحاجات غير الملابة والحاجات الملابة فيما يتعلق بالصحة الانجابية والجنسية
- تحدي جمع البيانات بطريقة احصائية سليمة من قبل الدول خاصة في ضوء وجود عدد كبير من المؤشرات التي تتطلب تلقي بظلالها على معوقات وتحديات التمويل.
- الاقتراح بأن تقوم الامانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في الوحدة بإصدار مؤشرات حول السكان النازحين والهجرة القسرية وهو ما يغيب عن أجندة التنمية المستدامة، وكذلك عدم جدوي انتاج مؤشر حول جودة التعليم وتوفير مصار التمويل لانتاجه وذلك نظراً لتوفره على موقع البنك الدولي (Human Capital Project).
- لا ينصح باجراء مسح حول الامراض النادرة الحدوث والتي تصل نسبة انتشارها لاقل من 1% عند اجراء المسح.
- هناك فجوة في البيانات فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة وعمالة الاطفال ومن الممكن وضع استثمارات اختيارية للدولة الحق في تطبيقها او الغاءها او تعديلها.

### سابعاً: الجلسة السادسة:

ادار الجلسة الدكتور/ ماجد عثمان، المدير التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، التي خصصت لمجموعات عمل حول البيانات واتاحتها والتحديات وعرض نتائج مجموعات العمل تم تقسيم الحاضرين إلى مجموعتين عمل، وعرضت على المجموعتين قائمة بمؤشرات التنمية المستدامة المعنية بالسكان والتنمية وهي المؤشرات المختارة لبناء المؤشر المركب (مرفق)، ثم تم عرض حزمة من الاسئلة المتعلقة بوضع البيانات في الدول العربية مثل: (اتاحة المؤشر - دورية توفر المؤشر - التحديات المتعلقة بجمع المؤشر - الجهة المسؤولة عن اصدار البيان) وطلب من كل مجموعة ان تقدم عرض يجيب على هذه الاسئلة السابق ذكرها المتعلقة بقائمة المؤشرات المرفقة في ضوء وضع البيانات في دولهم و جاءت نتائج عمل المجموعات كالتالي:

### المجموعة الاولى

( السودان - اليمن - سلطنة عمان - العراق )

- اشارت المجموعة الاولى ان فيما يخص مؤشرات الصحة فهي متاحة في معظم الدول العربية ماعدا البيانات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية (الايدز)، وفيما يخص مؤشرات التعليم فمعظمها متاح ولكن تصدرها اجهزة غير الاجهزة الممثلة في الاجتماع، وبالنسبة لمؤشرات تمكين المرأة وتمثيل المرأة في البرلمان فهي متاحة. ثم تم التطرق للبيانات

المتعلقة بالصحة الانجابية والجنسية، وفي هذا الشأن عقيبت المجموعة الاولى ان بالنسبة للصحة الانجابية فيبياناتها متاحة اما بخصوص الصحة الجنسية فالبيانات غير متاحة نظرا لحساسية الموضوع.

وفيما يتعلق بالبطالة فالبيانات متاحة ولكن العنصر المشترك بين الدول العربية هو عدم توفر البيانات الخاصة ببطالة ذوي الاعاقة. كما ان هناك نقص في توفر البيانات المتعلقة بعمالة الاطفال في معظم الدول العربية باستثناء العراق والسودان.

اما المؤشر الخاص بمشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، فالبيانات الخاصة به غير متوفرة في معظم الدول باستثناء سلطنة عمان.

علاوة على ذلك تطرقت مجموعة العمل إلى اشكالية صعوبة احتساب بعض المؤشرات بسبب عدم توفر البيانات، على سبيل المثال المؤشر الخاص بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وفقا للجنس والعمر، وهنا اكدت مجموعة العمل الاولى ان يصعب حساب هذ المؤشر وفقا للنوع او الجنس.

وفي نهاية العرض عقب ممثل العراق على المؤشر الخاص بتعداد السكان مشيرا انه لم يتم اجراء تعداد للسكان في العراق منذ 23 عام

### المجموعة الثانية

(المغرب - مصر - الاردن)

استهلت المجموعة الثانية عرضها بالحديث عن اتاحة البيانات وتوفرها في الدول العربية، مشيرة ان غالبية البيانات متوفرة بينما بعض من البيانات قد تكون متوفرة ولكن غير معلنة او غير متاحة. مثل المؤشرات التالية:

- البيانات الخاصة بالفقر في الاردن فهي متوفرة ولكن غير معلنة.
- عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث
- عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100000 نسمة ، حسب الجنس والفئة العمرية وشكل الاستغلال
- عدد حالات القتل والخطف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب بحق الصحفيين والموظفين الإعلاميين المرتبطين والنقابات العمالية والمدافعين عن حقوق الإنسان في الأشهر الـ12 الماضية

ثم عرضت مجموعة العمل مجموعة المؤشرات الغير متوفرة في الدول وهي:

- النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة يحققون مستوى ثابتاً على الأقل من الكفاءة في المهارات الوظيفية (أ) لمحو الأمية و (ب) الحساب ؛ مصنفة حسب الجنس
- النسبة المئوية للمدارس التي يمكنها الوصول إلى: (أ) الكهرباء ؛ (ب) الإنترنت لأغراض تعليمية ؛ (ج) أجهزة الكمبيوتر لأغراض تعليمية ؛ (د) بنية تحتية ومواد مكية للطلاب ذوي الإعاقة
- عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تضمن حصول النساء في الفئة العمرية 15-49 سنة على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والمعلومات والتعليم (متوفر في المغرب)
- التمييز والعنف ضد النساء (باستثناء المغرب التي قامت بإجراء المسح عن العنف ضد النساء والرجال)

بالنسبة للبيانات الخاصة باستهلاك الطاقة المتجددة فبعضها متاح مثل نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين وبعضها غير متاح مثل البيانات المتعلقة باستخدام الطاقة المتجددة كنسبة من إجمالي استخدام الطاقة

وتشاركت المجموعة الثانية الرأي مع المجموعة الاولى بخصوص توفر البيانات عن معدل البطالة باستثناء بطالة الاشخاص ذوي الاعاقة. فضلا عن عدم توفر البيانات الخاصة بعمالة الاطفال.

واكدت كذلك ان البيانات المتعلقة بنسبة الشباب غير الملحقين بالتعليم أو التوظيف أو التدريب فهي متاحة في المغرب والبحرين والاردن.

وفي النهاية اشارت المجموعة ان هناك بيانات غير متوفرة على الرغم ان احتسابها سهل مثل نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل نمو السكان

### ثامناً: الجلسة السابعة والكلمات الختامية:

اختتمت الجلسة بكلمة للسيدة/ شعاع الدسوقي، مدير ادارة السياسات السكانية (الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية)، حيث اشارت ان الامانة الفنية ستقوم باعداد تقرير حول اعمال الورشة التدريبية وتعممه على مندوبيات الدول العربية الاعضاء، كما سيعاد عرض برنامج العمل الاقليمي المقترح من قبل الامانة الفنية على اجتماع اللجنة الاستشارية المقبل بتاريخ 2020/2/10 ومن ثم ليرفع الى المكتب التنفيذي، وسيجرى متابعة تنفيذ قرارات المجلس العربي للسكان والتنمية ومن ثم يرفع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تلتها كلمة الدكتورة/ عبلة عماوي، أمين عام المجلس الأعلى للسكان بالاردن، ورئيس المجلس العربي للسكان والتنمية، والتي اقترحت من خلالها المؤامة بين العرض والطلب فيما يخص احتياجات المجالس واللجان الوطنية للسكان من خلال تبادل الخبرات والزيارات، وفي هذا الخصوص سيقوم المجلس الاعلى للسكان بالاردن بتبادل الزيارة مع المجلس القومي للسكان بالسودان للمساعدة في بناء القدرات وتبادل الخبرات فيما يخص محور التخطيط الاستراتيجي؛ وكذلك التخطيط لانشاء مرصد عربي للسكان لا يعني فقط بانتاج البيانات وتوفيرها بل ايضاً بتوفير الدراسات والابحاث الهامة في مجال السكان والتنمية، عقب اعتماد خطة العمل الاقليمية من قبل الاجتماع المقبل للمكتب التنفيذي للمجلس العربي للسكان والتنمية سيجرى استطلاع اراء الدول حول ما يمكن ان تستضيفه من أنشطة خلال العام 2020.

## المرفقات

مؤشرات أجندة التنمية المستدامة المعنية بالسكان والتنمية	
1	1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر
2	1-أ-2 نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)
3	1-1-3 نسبة الوفيات النفاسية
4	2-1-3 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيو صحتيون مَهرة
5	1-2-3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
6	2-2-3 معدل وفيات المواليد
7	1-3-3 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص من السكان بحسب الجنس والعمر
8	1-7-3 نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب ( 15-49 ) اللاتي أُبَيَّت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة
9	2-7-3 معدل المواليد بين المراهقين (الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 14 سنة ؛ والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عامًا) لكل 1000 امرأة في هذه الفئة العمرية
10	1-9-3 معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط
11	1-3-4 معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي خلال الاثني عشر شهرًا الماضية
12	1-6-4 النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة يحققون مستوى ثابتًا على الأقل من الكفاءة في المهارات الوظيفية (أ) لمحو الأمية و (ب) الحساب ؛ مصنفة حسب الجنس.
13	1-أ-4 النسبة المئوية للمدارس التي يمكنها الوصول إلى: (أ) الكهرباء ؛ (ب) الإنترنت لأغراض تعليمية ؛ (ج) أجهزة الكمبيوتر لأغراض تعليمية ؛ (د) بنية تحتية و مواد مكيفة للطلاب ذوي الإعاقة ؛
14	1-2-5 نسبة النساء والفتيات اللاتي يبلغن من العمر 15 عامًا فأكثر اللاتي يتعرضن للعنف البدني أو الجنسي أو النفسي من جانب الزوج الحالي أو السابق ، في الأشهر الـ 12 الماضية ، حسب شكل العنف و الفئة العمرية
15	1-3-5 النسبة المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة المتزوجات قبل سن 18
16	2-3-5 النسبة المئوية للفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة اللاتي تعرضن لتشويهه / بتر الأعضاء التناسلية للإناث ، حسب الفئة العمرية
17	1-5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية
18	1-ج-5 النسبة المئوية للبلدان التي لديها أنظمة لتتبع وتوزيع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
19	1-6-5 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة اللاتي يتخذن قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية
20	2-6-5 عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تضمن حصول النساء في الفئة العمرية 15-49 سنة على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والمعلومات والتعليم
21	1-1-6 النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب آمنة
22	1-2-6 النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الآمنة
23	1-1-7 النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء
24	2-1-7 نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين
25	1-2-7 استخدام الطاقة المتجددة كنسبة من إجمالي استخدام الطاقة

## مؤشرات أجندة التنمية المستدامة المعنية بالسكان والتنمية

26	2-5-8 معدل البطالة، حسب الجنس والفئة العمرية والأشخاص ذوي الإعاقة
27	1-6-8 نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا) غير الملتحقين بالتعليم أو التوظيف أو التدريب
28	1-7-8 النسبة المئوية وعدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 عامًا المشتغلين بعمل الأطفال، حسب الجنس والفئة العمرية
29	1-5-9 نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
30	9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا
31	1-3-10 النسبة المئوية للسكان الذين يبلغون عن شعورهم شخصيًا بالتمييز أو المضايقة خلال الاثني عشر شهرًا الماضية على أساس التمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان
32	1-1-11 نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير ملائمة
33	1-3-11 نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل نمو السكان
34	2-3-11 نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار
35	1-5-11 عدد الوفيات والمفقودين والمصابين أو الذين تم نقلهم أو تم إجلاؤهم بسبب الكوارث لكل 100,000 شخص
36	1-ب-11 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تشيا مع إطار سنداى للحد من
37	2-2-16 عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100000 نسمة، حسب الجنس والفئة العمرية وشكل الاستغلال
38	1-10-16 عدد حالات القتل والختف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب بحق الصحفيين والموظفين الإعلاميين المرتبطين والنقابات العمالية والمدافعين عن حقوق الإنسان في الأشهر الـ 12 الماضية
39	1-9-16 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولادتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر
40	1-8-17 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت
41	2-18-17 عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
42	2-19-17 عدد البلدان التي أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية
43	نسبة المقاعد في البرلمان التي يشغلها أفراد تحت سن 40 سنة
44	نسبة كبار السن الذين تشملهم تغطية المعاش
45	معدل التسرب من التعليم الثانوي للشباب في العمر 15-24
46	الدول التي تتخذ تدابير لإدماج المهاجرين مثل التدريب على مهارات اللغة التحويلات والحماية ضد التمييز
47	الدول التي لديها سياسات سكانية معنية بالسكان، كبار السن، تمكين المرأة، الشباب، ذوي الإعاقة، الهجرة الداخلية والتحضر والهجرة الخارجية،